

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

خلاصة البحث السابق

كان محور البحث يدور حول ما إذا كان يمكن استظهار كون التكليف نفسيًا من إطلاق الهيئة أو من إطلاق المادة. ومع أنَّ المحقق الخراساني والمحقق العراقي قد ذهبا إلى أنَّ إطلاق الصيغة يقتضي النفسيَّة، إلا أننا، بعًا للمحقق النائي وعليه ضوء بيان الوالد المعظم (قده)، نرى أنَّ المسلك الأوثق هو التمسك بإطلاق مادة «الصلة». ففي مقام التردد بين نفسيَّة الوضوء وغيريته، وبما أنَّ الغيرية تستلزم أخذ قيد الشرطية الشرعيَّة للوضوء بالنسبة إلى الصلاة، فإنَّه بعد إحراز مقام البيان وجريان مقدمات الحكمة، يُستفاد «أصل عدم الاشتراط» من إطلاق مادة الصلاة؛ ولللازم العرفيَّ لذلِك هو نفي غيرية الوضوء بالنسبة إلى الصلاة، وإثبات النفسيَّة. وهذا «الأصل» هو أصلٌ لفظيٌّ (لا استصحاب)، ومثبتاته العرفية حجة.

وهذه قاعدة كليلة، ففي كل تكليف – كـ«أكرم زيدًا» – ما لم ترد قيود الشرطية على نحوِ معتبر، فإنَّ إطلاق المادة يفيد عدم الاشتراط. ويفيد مبني المحقق الخوئي «كفاية أحد الإطلاقين»؛ فإحراز أحد الإطلاقين (الهيئة أو المادة) كافيٌ لإثبات النفسيَّة. وقد استُعرضت مسالك أخرى. المسالك الثالث: التمسك بإطلاق مادة نفس الواجب المشكوك (كالوضوء) من حيث اتصافها بالموصلية؛ فإذا كان القيد بـ«الموصى» من سُنْح قيود المتعلق، فإنَّ إطلاق المادة ينفي الغيرية. المسالك الرابع: الفصل بين مقامي الثبوت وإثباتات، وهو ما يمهد السبيل لفهم نفي القيد في عالم الإثباتات. المسالك الخامس: الارتكاز على «أصلالة التطابق بين الثبوت والإثبات»، الذي يجعل السكتوت الإثباتي مطابقًا لعدم القيد الثبوتي (بناءً على مبني الإطلاق اللحاظي). المسالك السادس: وهو تقرير الإمام الخميني (قده)، الذي يثبت النفسيَّة والتبعين والعينية من طريق «حكم العقلاء بوجوب إطاعة الأمر المولوي»؛ إذ يُعدُّ الأمر تمام الموضع للزوم الإطاعة، وتكون القيود المخالفة هي التي تفتقر إلى بيان.

إثبات النفسيَّة من مسالك بناء العقلاء في تقرير الإمام الخميني

على مبني الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه)، فإننا نستفيد «نفسيَّة» التكليف من طريق بناء العقلاء؛ تماماً كما أنتنا لا نرتضي دلالة صيغة «أفعل» على الوجوب، لا من جهة الوضع ولا من جهة الإطلاق. فبحسب تعبير الإمام (قده)، فإنَّ نفس لفظ صيغة الأمر ليس له دلالة لفظية على «الوجوب»؛ بل إنَّ الصيغة لا تفيد إلا «البعث والتحريك»، وهي بذلك تكون موضوعاً لحكم العقلاء بـ«وجوب الطاعة». وبيان ذلك: أنه متى ما صدر الأمر المولوي (لفظاً كان أو إشارةً)، فإنَّ بناء العقلاء يجري على لزوم امثاله، والشارع بدوره لم يردع عن هذه السيرة.

والثمرة المترتبة على هذا المبني هي أننا لا نحتاج في إثبات «النفسيَّة» إلى إطلاق الهيئة أو المادة؛ وذلك لأنَّ حكم العقلاء بوجوب الإطاعة إنما يتعلق بـ«هذا المأمور به بما أنه مأمور به». وعليه، فما لم تقم قرينة معتبرة على الآلية والارتباط بـ«الغير»، يبقى الظهور العقائي قائماً على النفسيَّة، وعند ورود القريئة، يُخصَّص بمقدار دلالتها. وعلى هذا النسق نفسه، تكون «التعينية» وـ«العينية» هما الأصل أيضاً؛ إذ إنَّ البديلة وكفاية فعل البعض كاتيهمَا تفتقران إلى مؤونةٍ وبيانٍ زائد، وبدونهما، فإنَّ بناء العقلاء يفهم التكليف متعلِّقاً بنفس المأمور به المعين وعلى عهدة المكَلَّف نفسه.

وبهذا، يكون محور الاستظهار هو «حكم العقلاء بوجوب الإطاعة»؛ فصيغة الأمر ليست دالةً على الوجوب، بل هي «موضع» لذك الحكم. والفارق الجوهرى بين هذه المقاربة ومسار الإطلاقات هو أننا نصل من طريق السيرة العقلائية المحرزة إلى «أصالة النفسية والتعينية» في مقام الإثبات، وحيثما قامت قرينة لفظية أو مقامية على الخلاف، فإنَّ تلك القرينة هي التي ترفع ذلك الظهور العقائى. وإلى جانب مبني المحقق الثنائى (قدس سره) – الذي يرى «العقل» هو الحاكم بوجوب الإطاعة – فإنَّ مبني الإمام الخمينى (رضوان الله تعالى عليه) يجعل «بناء العقلاء» هو المحور، ويميز بذلك بين «حكم العقل» و«بناء العقلاء».

والذى يبدو لنا أنَّ هذا التمييز، من حيث منهجية دلالة الأمر في مقام الإثبات، يفتح آفاقاً واسعة. وعليه، فبناءً على مبني الإمام (قده)، فإنَّ صيغة الأمر – بما هي هي – لا تفيد إلا البعث والتحريك؛ إلا أنَّ هذا البعث نفسه يُعدُّ عند العقلاء «تمام الموضع» لوجوب الإطاعة. وعلى هذا، فإنَّ منشأ الإلزام ليس هو حكم العقل بالملازمات العقلية المستقلة، بل هو «السيرة المستقرة عند العقلاء» في إطاعة الأمر المولوى، والتي تكتسب حجيتها بواسطة إمضاء الشارع لها. ومن هذه الزاوية بالذات، تتضح نفسية التكليف أيضاً؛ إذ إنَّ بناء العقلاء قائِمٌ على أنَّ كل أمرٍ مولوى يتعلَّق بنفس المأمور به على نحو الإلزام، «سواء وجب شيءٌ آخر أم لم يجب»؛ أي أنه بمجرد صدور الأمر، تكون إطاعة ذلك الفعل لازمة، ولم تُؤخذ في حدوث الإلزام أي تبعيةٍ لتكليفٍ آخر. وهذا هو بعينه معنى النفسية. وعلى هذا المبني، فما لم تقم قرينة معتبرة على الآلية والارتباط بالغير (أى الغيرية)، يبقى الظهور العقائى قائماً على النفسية. وعند ورود القرينة، فإنَّ تلك السيرة نفسها تُخصَّص بمقدار دلالة القرينة.

### مبني الإمام في بناء العقلاء والفارق بينه وبين أصالة الإطلاق

فلو تُوهم أنَّ مبني الإمام (قده) في إثبات النفسية من طريق بناء العقلاء هو بعينه التمسك بـ«أصالة الإطلاق»، لقلنا إنَّ هذا يمثُّل خلطاً بين سنتين متغايرتين من الأدلة. أولاً، من حيث سُنخ الدليل: فأصالة الإطلاق، هي دليلٌ لفظي، ومفادها نفي القيد في مدلول المادة أو الهيئة؛ ومرتكزها هو «مقدمات الحكم» و«مقام البيان»، وهي لا تجري في المعانى الحرافية (على مبني الآخوند). وأما بناء العقلاء (وهو مبني الإمام): فهو دليلٌ لُبِّي قائِمٌ على السيرة. فصيغة الأمر لا تفيد إلا «البعث»، إلا أنَّ هذا البعث هو «تمام الموضع» لحكم العقلاء بوجوب الإطاعة، سواء كان الأمر باللفظ أم بالإشارة. وعليه، فهو متحررٌ من القيود الفنية للإطلاق (كاللُّفْظ والهيئة والمعانى الحرافية).

ثانياً، من حيث متعلق الدلالة: ففي أصالة الإطلاق، تكون النتيجة هي «رفض القيد»؛ وتحصل النفسية غالباً بالملازمة العرفية؛ فيما أنَّ قيد «للغير» لم يؤخذ، تُستنتاج النفسية. وأما في مبني الإمام، فإنَّ الإلزام ينصبَّ على نفس المأمور به بما أنه مأمورٌ به؛ وعلىه، فإنَّ النفسية والتعينية والعينية تتحصلُّ على نحو الظهور العقائى الأولى، لا بواسطة نفي القيد اللفظي. ثالثاً، من حيث النطاق والشروط المسبقة: فأصالة الإطلاق تفتقر إلى إحراز مقام البيان، وقابلية التقييد، وعدم وجود قرينة متصلة أو منفصلة؛ وهي تواجه إشكالاً في الهيئات (على مبني «الكافية»). وأما بناء العقلاء، فلا يقتضي إلا إحراز مولوية الأمر، وكونه في مقام البيان المولوى، وعدم ردع الشارع. وعند ورود قرينة معتبرة على الغيرية أو التخييرية أو الكفائية، فإنَّ تلك السيرة نفسها تُخصَّص.

والنتيجة العملية المترتبة على ذلك هي: أنَّ كلا المسلكين، عند فقدان القرينة، يؤولان غالباً إلى النتيجة نفسها (وهي النفسية والتعينية والعينية). إلا أنَّ طريق الوصول مختلف: فأحدهما لفظي وناظرٌ إلى «نفي القيد»، والآخر عقائى وناظرٌ إلى «الزوم الإطاعة». وعليه، فإنَّ كلام الإمام (قده) لا يرجع إلى أصالة الإطلاق؛ بل هو مستفادٌ من سيرة عقلائيةٍ مستقلة تجري حتى عند فقدان اللُّفْظ (كالإشارة). فالمتحصل هو أنَّ التعبير القائل: «إذا قال المولى أفعل ولم يأت بقرينة، ثبَّتنا النفسية بأصالة الإطلاق»، إنما هو بيانٌ لمبني المشهور والآخوند. وأما بحسب نظر الإمام (قده)، فإنَّ «عدم القرينة» هو شرطٌ وظرفٌ لجريان السيرة، لا ركنٌ فيها. فمبني الإمام (قده) يستنبط النفسية والتعينية والعينية من حكم العقلاء بوجوب الإطاعة، ولا يُرفع اليد عن هذا الأصل إلا بقيام الفرائين المخالفة.

وعليه، فبناءً على مبني الإمام (قده)، يكون الإطلاق هو مورد بناء العقلاء. وببيانٍ أدق: «في أيّ موردٍ يبني العقلاء على نفسية التكليف؟»، يكون الجواب: حيثما كان كلام المولى «بياناً خالياً من القيد»؛ أي حيثما لم يأت بقيدٍ ربطي (كعنو «لغير») وهو في مقام البيان. فهذا هو موضوع السيرة العقلائية؛ إلا أنَّ هذا يغاير ما يُصطلح عليه في مسلك المشهور بـ«التمسك بأصالة الإطلاق». فمرادنا إذن من أنَّ «الإطلاق مورد بناء العقلاء» ليس هو أننا نتمسّك بـ«أصالة الإطلاق»؛ بل نقول: إنَّ موضوع حكم العقلاء هو الأمر الخالي من القيد الربطي في مقام البيان؛ وإنَّ مجرد عدم ذكر القيد في مقام البيان هو الذي يُفعّل السيرة، لا أننا نستنتاج النفسية بأصلٍ لفظي. وبعبارةٍ أدق، فعندما يُسأَل: «في أيّ موردٍ يبني العقلاء على نفسية التكليف؟» يكون الجواب: حيثما صدر كلام المولى على نحو الإطلاق ولم يأت بقيدٍ لغورية، فإنَّ ذلك القدر كافٍ لتفعيل بناء العقلاء. وهذا يختلف اختلافاً ماهوياً عن التمسك بأصالة الإطلاق — التي تفتقر إلى أركانٍ فنية كإحراز مقام البيان، وإمكان التقييد، وعدم القرينة اللفظية المتصلة والمنفصلة.

وعليه، فإننا في إثبات النفسية، لا نفتقر إلى إجراء أصالة الإطلاق ومقدمات الحكم؛ فبمجرد أن يرد الكلام مطلقاً ولا يُلحظ فيه قيد الغيرية، فإنَّ بناء العقلاء يفيد النفسية. فإذا قامت قرينة معتبرة على الآلية والارتباط، فإنَّ تلك القرينة هي التي تختصُّ نطاق السيرة. فالمحصل هو أنَّ الفارق في المقاربة بينَ: ففي مسلك المشهور، تُستنتاج النفسية من «نفي القيد» بواسطة أصالة الإطلاق. وأما في مبني الإمام (قده)، فتُستظهر النفسية مباشرةً من «حكم العقلاء بلزم إطاعة الأمر الخالي من القيد».

خلاصة البحث: كما تقدم، ففي مسلك الإطلاق اللفظي مساران مشهوران: إما أن يُقال كما ذهب الآخوند إلى أنَّ النفسية لا تفتقر إلى قيد. وإما أن تُعدَّ النفسية مقيدةً بـ«قيدٍ عديم» كما ذهب المحقق الأصفهاني. وفي كلا المسلكين، يكون التمسك بـ«أصالة الإطلاق» هو ركن الاستظهار. وأما على مبني الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه)، فإننا لا نعني أساساً بهذا التقسيم إلى «قيدٍ وجودي» و«عدمي». بل نقول: إنَّ «الإطلاق» في هذا المقام هو «مورد السيرة العقلائية». ففي مسلك الإطلاق اللفظي، تُستنتاج النفسية من «نفي القيد»، ولا محيسن حينئذٍ من الخوض في بحث ما إذا كان قيد النفسية وجودياً أم عدمياً. وأما في مبني الإمام (قده)، فإنَّ الأمر المولوي هو «بعث»، وهذا «البعث» هو تمام الموضوع لحكم العقلاء بوجوب الطاعة. وعليه، فما لم ترد قرينة على الارتباط بالغير (أي الغيرية)، فإنَّ الإلزام ينصبُ على «هذا المأمور به بما أنه مأمورٌ به»، وتثبت بذلك النفسية والتعينية والعينية جميعاً على نحو الظهور العقلائي الأولي.

وهذه المقاربة منسجمةٌ مع ما ذهنا إليه في باب تمييز «الوجوب» عن «النلب» أيضاً. فإنَّ الإمام (قده) لا يستفيد دلالة الصيغة على الوجوب لا من طريق الوضع ولا من طريق الإطلاق، بل من «حكم العقلاء بلزم إطاعة الأمر المولوي»؛ إلا أن ترد قرينة معتبرة على الترخيص (أي النلب). فالإطلاق في هذه المنظومة إنما يؤدي دور «ظرف جريان السيرة» (أي حيث لم يذكر قيد الغيرية)، لا أن يكون بنفسه «أصلاً لفظياً مثبتاً». ويشير (قده) إلى هذا المبني بقوله:

و بعد اللتايا و التي: أن ما لا ريب فيه و لا إشكال يعتريه هو حكم العقلاء كافة بـأن الأمر الصادر من المولى واجب الإطاعة و ليس للعبد الاعذار باحتمال كونه ناشئاً من المصلحة الغير الملزمة و الإرادة الغير الحتمية، و لا يكون ذلك للدلالة لفظية، أو انصراف، أو مقدمات حكمة.[1]

على مبني الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه)، فإنَّ «الوجوب» لا يدخل في صميم مدلول هيئة «أفعال». فالهيئة لا تدلُّ إلا على «البعث والتحريك»، لا على البعث الوجوبي. إلا أنَّ هذا البعض نفسه، بمجرد صدوره من المولى ومع فقدان قرينة الترخيص، يُعدُّ عند العقلاء «تمام الموضوع» للحكم بلزم الإطاعة. ولهذا، فإنَّ العقلاء في مثل هذه الموارد يحملون الأمر على الوجوب، من دون أن يكون الوجوب جزءاً من مدلول اللفظ. وهذا المسلك ليس لفظياً محضاً، بل هو لبّي، يرتكز على بناء عقلائي لم يردع عنه الشارع. وضوابط هذا الظهور العقلائي بيّنة: لا بد أن يكون الأمر مولوياً (لا إرشادياً أو امتحانياً)؛ وأن يصدر من تكون مولويته مفروضة. فإذا قامت قرينة على الترخيص أو على الارتباط الغيري، يُرفع اليد عن ذلك الظهور العقلائي بمقدار دلالة القرينة. وهذا المنطق

يجري في الإشارة وفي كل دالٍ غير لفظي على البعث أيضاً؛ إذ إنَّ المدار هو على السيرة العقلائية، لا على المدلول الوضعي لـ«الوجوب».

وعليه، فإنَّ الإشكال كان كالتالي: إذا لم يستفاد الوجوب من الإطلاق، فكيف يمكننا أن نتحدث عن النفسية والغيرية؟ وبعبارة أخرى: لا بدَّ لـ«أفعل» أن يثبت الوجوب أولاً حتى تصل النوية إلى البحث عن كونه نفسياً أو غيرياً. والذي يبدو لنا أنَّ الجواب عن ذلك بينَ: فإنَّ هيئة «أفعل» لا تدلُّ إلا على البعث والتحريك، لا على الوجوب. فبصدور «أفعل»، يتحقق أصل الطلب، لكننا لا نستفيد الوجوب منه بالدلالة اللفظية. بل إنَّ إثبات الوجوب إنما هو من مسلك بناء العقلاة، وذلك بأنَّ هذا البعث نفسه يُعدُّ عند العقلاة «تمام الموضوع» للحكم بلزوم الإطاعة. ففي العلاقة بين المولى والعبد، إذا قال المولى: «أفعل»، فإنَّ العقلاة يقولون إنَّ العبد لا عذر له في الترك، ولا بدَّ له من الامتثال. فالوجوب إنَّ مستفادٌ من السيرة العقلائية، لا من مدلول اللفظ. وهذا الحكم العقلائي بلزوم الإطاعة هو بعينه الذي ينتج النفسية أيضاً؛ إذ إنَّ العقلاة في مقام امثال الأمر، يرون المكَلَف مونظَفَاً بأداء «نفس المأمور به بما أنه مأمور به»، بغضِّ النظر عما إذا كان ذلك الفعل مقدَّمةً لواجب آخر أم لا. وبيان آخر، فإنَّ العقلاة يقولون: «لا يلزمك أن تنظر فيما إذا كان هذا الفعل آلة لغيره؛ فبمجرد أنْ أمرت به، وجب امتثاله لنفسه»؛ وهذا هو بعينه معنى النفسية.

### التقسيم العقلائي للواجب إلى نفسي وغيري وارتباطه بمنهج الإمام

والذى يبدو لنا أنَّ تقسيم «الواجب» إلى «نفسي» و«غيري» هو تقسيم عقلائي، لا تأسيسيٌّ شرعى. والمراد بذلك هو أنَّ العقلاة — في تحليلهم لنسبة التكليف إلى الأفعال — ينتزعون حيثيتين اثنتين: إماً أن يكون الإلزام قد تعلق بنفس الفعل (نفسه)، وإنما أن يكون قد تعلق به بواسطة الارتباط والآلية بفعل آخر (لغيره). والشارع بدوره، في مقام جعل الأحكام، إنما يستعمل هذه الصياغة العقلائية نفسها ويهتمُّ كلامه عليها؛ فليست ثمة حقيقة شرعية في البين حتى تفتقر إلى اصطلاح تأسيسي جديد. وعليه، فإنَّ العقلاة يفهمون ويستعملون مفهومي «النفسي» و«الغيري» من جهة، والشريعة تتكلّم على وفق هذه السيرة من جهة أخرى. وهذه النتيجة تنسجم تماماً مع المنهج الذي يتبنّاه الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه). فعلى هذا المبني، حيثما أمر الشارع، فإنَّ العقلاة يرون نفس المأمور به بما أنه مأمور به موضوعاً لوجوب الإطاعة؛ سواءً وُجِدَ إلى جانبه واجب آخر أم لا. وهذه النظرة هي التي تؤمِّن معنى النفسية في مقام الإثبات، وهي منسجمةٌ مع المنشأ العقلائي للتقسيم.

### مناقشة مبني الإمام: إعادة قراءة دلالة الأمر على الوجوب بناءً على نظرية إنشاءات المحقق الحائر

واستكمالاً لتقرير مبني الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه)، نضيف هذه النكتة، وهي أننا قد أوردنا سابقاً، في مقام البحث عن دلالة صيغة «أفعل» على الوجوب، مناقشةً على كلامه (قده). ويرتكز مبني هذه المناقشة على تحليلنا لـ«الإنشاءات»، الذي ارتضيناه تبعاً للمحقق الحائر. فقد ذهب المشهور في الفرق بين «الخبر» و«الإنشاء» إلى التالي: فالخبر حكاية — سواءً كانت عن الماضي أم الحال المستقبل. والإنشاء إيجادٌ لا حكاية فيه. ومن هنا، يُشترط قصد الإنشاء في عقد النكاح، فبمجرد القول: «أنكحت»، يُوجَد عنوان الزوجية «إيجاداً». وهذا التقرير المشهور هو المبني الرائج في كثيرٍ من الأبواب.

وأما بناءً على المبني الذي ارتضيناه، فإنَّ تحليل الإنشاء أدقَّ من مجرد التقابل بين «الحكاية» و«الإيجاد»: فالإنشاء هو إبرازٌ للاعتبار المولوي، وحكايةٌ عن تحقق الجعل الاعتباري في نفس الأمر؛ وهذا الجعل له مراتب وحيثيات (منها البعث الإلزامي والبعث الترخيصي). وعلى هذا الأساس، فإنَّ البعث الإنسائي في صيغة الأمر ليس مجرد تحريكٍ خالٍ من الجهة، بل ينعقد له ظهورٌ عرفي في «إنشاء الإلزام»، إلا أن ترد قرينة على الترخيص. والنتيجة المترتبة على ذلك هي أنَّ «الوجوب» يمكن أن يكون ملحوظاً في صميم إنشاء الأمر (بوصفه مرتبةً من مراتب الجعل الاعتباري المولوي)، لا أن يكون بالضرورة مفتراً إلى الانتقال إلى سيرة عقلائيةٍ مستقلة.

وعليه، فإنَّ مناقشتنا لمبني الإمام (قده) هي: إنَّ حصر مدلول الهيئة في «البعث المحسن» وإرجاع الوجوب إلى «بناء العقلاة على

لزوم الإطاعة» لا يتم. بل يمكن القول، استناداً إلى نظرية الإنشاءات للمحقق الحائر، إنَّ صيغة الأمر في مقام الجعل المولوي ينعقد لها ظهورٌ في «البعث الإلزامي»، ويُستظهر أصل الوجوب من نفس الإنشاء — تماماً كما يُصرف عنه إلى الندب بالقرينة المعتبرة. وبناءً على هذا التحليل، فإنَّ بحث النفسي والغيري ينتظم هو الآخر على مدار هذا الظهور الإنسائي: فما لم تقم قرينة على الآلية (أي الارتباط بالغير)، يُحمل الأمر على «نفسه». وقد بینا في «كتاب البيع» أيضاً أنه حتى على مباني المشهور، لا يُشترط قصد الإنساء؛ تماماً كما أنه في الخبر، لا يُشترط قصد الإخبار لتحقيق الخبر وصدقه. فحينما تقول: « جاء زيد»، فإنَّ هذه الجملة خبرية بطبعها؛ سواء التفت تفصيلاً إلى «قصد الإخبار» أم لم تلتفت. والأمر كذلك في قولك: « بعث» الذي هو إنشاء؛ سواء استحضرت قصد الإنساء بعنوانه أم لم تستحضره. وكذلك الحال في قولك: «أناكت».

فمبناها هو أنَّ الأثر الإنسائي يتحقق بواسطة الاستعمال الجدي للفظ عند العرف، لا بواسطة «قصد إنشاء» بوصفه قيداً زائداً. وبيان آخر: فإنَّ المشروع هو «قصد الاستعمال الجدي العربي» في مقام إفهام ذلك المدلول الإنسائي نفسه (مع ضميمة الاختيار والرضا وسائل الشروط العامة للصحة)، لا استحضار حيثية قصدية مستقلة باسم «قصد إنشاء». فكما أنَّ الخبر يتحقق بقصد الاستعمال الجدي للجملة الخبرية، كذلك يتحقق إنشاء بقصد الاستعمال الجدي للصيغة الإنسانية. فإنَّ «إيجاد الاعتبار» في المنظومةعرفية إنما هو من شأن لسان الموضوع نفسه، لا من شأن القصد الذهني الزائد عليه.

ومن هنا، فإننا نجد في مقام العمل أيضاً أنَّ كثيراً من العقود الرائجة لا تكون مقترنة بالالتفات التفصيلي إلى عنوان «قصد إنشاء»، ومع ذلك فإنَّ العرف والمحاكم، عند فرض وجود قصد الاستعمال الجدي وسائل الشروط، ترتب الآثار عليها. والإشكالات التي تُطرح أحياناً إنما هي ناشئة غالباً من الخلط بين «عدم الالتفات التفصيلي إلى قصد إنشاء» وبين «فقدان قصد الاستعمال الجدي». وإن، فمتي ما وُجد القصد الجدي في الاستعمال مع الرضا والاختيار، فإنَّ البناء العربي قائمٌ على ترتيب الأثر، ولا يُرى ثمة حاجة إلى قصدٍ زائد.

فالمحصل هو أنَّ القياس بين الخبر والإنشاء تامٌ من هذه الجهة: فكما أنَّ الخبر لا يفتقر إلى «قصد الإخبار» بوصفه شرطاً مستقلاً، كذلك إنشاء لا يفتقر إلى «قصد إنشاء» بوصفه قيداً زائداً. فالمناط هو قصد الاستعمال الجدي للفظ مع توفر الشروط العامة للصحة. وعلى هذا المبني، فإنَّ دلالة الصيغة الإنسانية على إيجاد الآثار الاعتبارية إنما ترتكز على الوضع والسيرةعرفية، لا على استحضار قصدٍ خاص في ذهن المتكلم.

### إعادة النظر في نسبة الخبر إلى إنشاء: كلاماً حكاية

والذي يبدو لنا أنَّ التمييز المشهور بين «الخبر» و«الإنشاء»، القائم على أنَّ «الخبر حكاية» و«الإنشاء إيجاد»، هو تمييزٌ مخدوش. فبناءً على التحقيق الدقيق للمحقق الحائر، فإنَّ كلا سبني الكلام «حكاية»؛ إلا أنَّ الحكاية ليست من سُنخ واحد. ففي الخبر، تكون الحكاية عن واقعٍ خارجي (أو مفروضٍ خارجاً). وأما في إنشاء، ف تكون الحكاية عن واقعٍ نفساني/اعتباري قائمٌ في نفس المنشئ. ومن هنا، فحينما نقول: «إسقني الماء»، فإنَّ هذا ليس مجرد «بعث» أو «مفهوم الطلب»، بل هو حكايةٌ وإبرازٌ لحقيقةٍ نفسانية، وهي الإرادة الحتمية للمنشئ المتعلقة بتحقق السقي. وبيان آخر: فإنَّ إنشاء ليس «إيجاداً» للشيء في الخارج، بل هو «إبرازٌ» لإرادةٍ واعتبارٍ مولوي قائمٌ في نفس المنشئ، وإنما يظهر ويتجلى باللفظ.

والنتائج المترتبة على هذا المبني هي: إنَّ المنطاد في كلا السنخين هو «قصد الاستعمال الجدي» وإبراز تلك الحقيقة المحكية، لا إبراز عنوان «قصد إنشاء» بوصفه قيداً زائداً. فكما أنَّ صدق الخبر لا يتوقف على «قصد الإخبار» بعنوانه المستقل، كذلك ترتب الأثر الإنسائي يتحقق بقصد الاستعمال الجدي وإبراز الإرادة أو الاعتبار. وعلى هذا المبني، فإنَّ صيغة «افعل» هي حكايةٌ وإبرازٌ لـ«الإرادة الإلزامية» للآخر؛ والطلب إنما هو مفاد ثانوي لهذا الإبراز، لا أنه هو الحقيقة المقصودة بالذات. عليه، فإنَّ صيغة «افعل» قد وضعت للحكاية عن «الإرادة اللزومية» القائمة في نفس المتكلم؛ أي أنَّ الأمر، متى ما قامت في نفسه إرادةٌ حتميةٌ

لتحقق فعلٍ ما، عبر عنها بـ«أفعل». فمفاد الصيغة إذن ليس هو «البعث المحسن»، ولا هو «مفهوم الطلب» على نحو الإبهام، بل هو الحكاية عن الإرادة الملزمة.

والنتيجة المترتبة على هذا المبني هي أنه في مقام إثبات لزوم الامتثال، وكذلك في مقام تعين نفسية التكليف، لا يبقى موضوع للتوسل ببناء العقلاء. إذ سواء وُجد العقلاء أم لم يوجدوا، فإن الدلالة «وضعية»، والصيغة بنفسها كاشفة عن الإرادة الحتمية. نعم، لو كان الأمر لا يريد إلا الترغيب غير الإلزامي، لكنه عليه أن يعدل عن هذا الظهور الوضعي بقرينة (كسياق الترخيص، أو القرائن الدالة على الندب، أو تغيير القالب البيني). وعلى هذا القياس، فلو كانت الغيرية هي المقصودة، لكانأخذ القيد الربطي أو نصب القرينة المفيدة للآلية لازماً. وإلا، فإن أصل الظهور يبقى قائماً على «تعلق الإرادة اللزومية بنفس الفعل» (أي لنفسه).

وبهذا، فإن دلالة الصيغة على الإلزام هي دلالة وضعية ناشئة عن الحكاية عن الإرادة اللزومية، لا أنها مجرد منشأ لبناء العقلاء على وجوب الطاعة. والنفسية تُفهم على هذا المدار نفسه: فيما أنّ الحكاية عن الإرادة اللزومية تتعلق بـ«نفس الفعل»، فما لم تقم قرينة على آلية الفعل بالنسبة إلى الغير، يتعمّن الحمل على «نفسه». فموارد الندب أو الغيرية إنما تخصّص هذا الظهور الوضعي بالاستناد إلى القرائن الصارفة؛ فبدون قرينة، لا تثبت الندبية ولا الآلية. وعلى هذا المبني، فلا حاجة إلى مقدمات الحكم ومجاري الإطلاق اللغوي في أصل إثبات الوجوب والنفسية. وحيثما قامت قرينة معتبرة على الترخيص أو الآلية، رُفع اليد عن الظهور الوضعي لـ«أفعل». وعند فقدانها، فإن «أفعل» بنفسه يحكي عن الإرادة اللزومية المتعلقة بنفس الفعل.

فالوجوب إذن ليس هو محصل توافقٍ أو سيرةٍ عقلائية. فإن بناء العقلاء إنما يكون له أثرٌ حيثما اتفق العقلاء بما هم عقلاء على مسلكٍ اجتماعي؛ وأما في ما نحن فيه – حتى لو لم يكن ثمة عقلاء في البين – فالحكم واحد؛ تماماً كما أنّ فطرة التوجّه إلى الله لا تفتقر إلى إرجاع إلى قول العقلاء. ولو رجعنا إلى نشأة الوضع اللغوي، فإننا لا نقول إنّ العقلاء قد اجتمعوا وقرّروا أن تُحمل صيغة «أفعل» على الوجوب. بل إنّ العربي، كما وضع أدوات التمني والترجي كـ«لَيْت» وـ«لَعَلَّ» للحكاية عن الحالات النفسانية، فإنه قد وضع صيغة «أفعل» للحكاية عن الإرادة الحتمية. وعليه، فما لم ترد قرينة على الاستحباب، وحتى لو لم تتشكل كثرة استعمال من البداية، فإن ذلك التعيين في الوجوب كافٍ. لا بمعنى أنّ الصيغة «تُوْجِدُ الوجوب» لكونها إنشاءً، بل بمعنى أنها تفيد الإلزام لكونها «حاكيّةً عن الإرادة اللزومية».

و صلى الله على محمد و آله الطاهرين

---

[1] – روح الله خميني، مناهج الوصول إلى علم الأصول (قم: موسسّه تنظيم و نشر آثار امام خميني (ره)، 1415)، ج 1، 256.

---

#### المصادر

– خميني، روح الله. مناهج الوصول إلى علم الأصول. قم: موسسّه تنظيم و نشر آثار امام خميني(ره)، 1415.